

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٥٤

الجمعة، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

السيدة دوتلاري	(ألبانيا)	الرئيسة
الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا	الأعضاء:
الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب	
أيرلندا	السيدة موران	
البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو	
الصين	السيد شنغ جشغ	
غابون	السيدة كامبانغويي أنكاسا	
غانا	السيد كوربيه	
فرنسا	السيد دو ريفيير	
كينيا	السيد كيبوينو	
المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي	
النرويج	السيدة هايمبراك	
الهند	السيد رافيندران	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس	

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-37128 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/443، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاربوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ويمكن البعثة من تقديم الدعم الأساسي للسودان بينما يواجه البلد أزمات اقتصادية وإنسانية وأمنية تقاومت بسبب انقلاب ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ومستقبل البلد على المحك.

وبوصفنا القائمين على الصياغة، كنا نفضل أن يتخذ المجلس قراراً موضوعياً يعرب عن تأييده للجهود الحيوية التي تبذلها البعثة، ولا سيما دورها في تيسير عملية يقودها السودانيون، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لاستعادة عملية الانتقال نحو الديمقراطية بقيادة مدينة. وكان من شأن التوصل إلى قرار موضوعي أيضاً أن يمكن من استكمال أولويات البعثة لتجسد طلب السودان نفسه الحصول على دعم إضافي بشأن مسائل من قبيل نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية وحماية المدنيين. من المؤسف أن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على قرار موضوعي في هذه المناسبة. ونأمل في المستقبل أن يعطي جميع أعضاء المجلس الأولوية لدعم البعثات التي ينشئها مجلس الأمن لتمكينها من تنفيذ الولايات التي نعطيها بأقصى قدر من الفعالية.

وستحدد الإجراءات والقرارات التي يتخذها أصحاب المصلحة السودانيون في الأسابيع والأشهر المقبلة ما إذا كان السودان سينزل مرة أخرى إلى الديكتاتورية والعنف أو ما إذا كان سيعيد إرساء طريق واضح نحو الديمقراطية والاستقرار والرخاء الذي يستحقه شعبه. ونرحب برفع حالة الطوارئ مؤخراً والإفراج عن المعتقلين بوصفهما خطوتين هامتين لتهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي. لكننا نكرر دعوتنا للسلطات السودانية إلى المضي قدماً في ضمان احترام الحريات المدنية والسياسية ووضع حد لاستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين نظراً لأن هذا الأمر ويكتسي أهمية خاصة في الوقت الذي يحي فيه البلد الذكرى السنوية لمذبحة ٣ حزيران/يونيه.

وتكرر المملكة المتحدة أيضاً تأكيد دعمها الكامل للعملية التي تيسرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة فيها دون قيد أو شرط لضمان أن يحظى شعب السودان بالمستقبل الديمقراطي والسلمي والمزدهر الذي ما زال يطالب به. السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي تجديد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. كما نشيد بالنهج

لقد شهدنا منذ اتخاذ القرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١) تغييرات هامة مؤسفة في السودان نرى أن من الواضح أنها بحاجة تحديث الولاية الحالية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها القائم على الصياغة لإدراج آراء السودان والمنطقة في المشروع الأول ونتطلع إلى الدخول في مفاوضات بغية التوصل إلى نتيجة توافقية. ونود بصفة خاصة أن يدعم مجلس الأمن بصورة قوية وواضحة الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبعثة للتغلب على الأزمة السياسية القائمة.

كما ترحب النرويج عموماً بالإفراج مؤخراً عن المعتقلين ورفع حالة الطوارئ في السودان. فهذه خطوات هامة لتهيئة البيئة المناسبة للحوار، وندعو الآن جميع الأطراف السودانية إلى المشاركة في عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن الدور الذي تؤديه الآلية الثلاثية حاسم. كما تعدّ التسوية السياسية الشاملة للجميع أكثر المسارات ضماناً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية وتحسين الحالة الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين. ولا تزال البعثة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم السودان في بلوغ تلك الأهداف.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ بجهود المملكة المتحدة، القائمة على الصياغة للقرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢) الذي اتخذ للتو.

لقد صوتت المكسيك مؤيدة للقرار الذي يجدد ولاية البعثة نظراً لأهمية عملها في هذا المنعطف الحرج الذي يمر به البلد. ولكن نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن قرار موضوعي لأن التمديد التقني لا يأخذ في الاعتبار الأحداث التي وقعت في السودان خلال الاثني عشر شهراً الماضية.

أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم المكسيك لجهود الممثل الخاص الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة للحوار بما يسمح باستعادة النظام الدستوري في البلد في وقت مبكر.

السيد دي نورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باعتماد تجديد ولاية البعثة (القرار

المسؤول الذي اتبعه مقدمو القرار (القرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢)) والذي تمكن بفضل مجلس الأمن من الحفاظ على بشأن مسألة تأييد جمهورية السودان التي تمر بفترة معقدة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، تتسم بتحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية شديدة.

ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومة السودان لتحقيق استقرار الحالة في البلد. ونحن مقتنعون بقدرة شعب السودان على معالجة جميع المشاكل الداخلية بمفرده من خلال الحوار الوطني البناء. ونعتقد أنه يجب على الشعب السوداني نفسه أن يتفق على الجدول الزمني للفترة الانتقالية فضلاً عن تيرتها ومعاييرها. لتحقيق ذلك فإن القوى السياسية المسؤولة في البلد بحاجة إلى الحيز الضروري للمشاركة كما يتعين على المجتمع الدولي التحلي بالصبر

لأنه ربما يؤدي الضغط السياسي والاقتصادي من الخارج، حتى وإن كانت ممارسته بحجة توفر النوايا الحسنة، إلى تفاقم الوضع المعقد بالفعل لا سيما وأن معظم الجهات الخارجية الفاعلة تأتي إلى المنطقة بمصالحها الخاصة، وهذا يسبب زيادة جديدة من عدم الاستقرار هناك. إن استخدام النفوذ الاقتصادي لممارسة الضغط السياسي لا يضر بالشعب السوداني فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى زيادة الانقسامات في المناخ السياسي للبلد.

ونحث جميع الأطراف الفاعلة الخارجية، بما فيها البعثة على الاضطلاع بدور بناء. لقد نُشرت البعثة في السودان بناء على دعوة من حكومة البلد لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز السلام والوفاء بأحكام اتفاق جوبا للسلام ومعالجة المسائل المتصلة بالنازحين واللاجئين، فضلاً عن حشد المساعدة اللازمة للتنمية الاقتصادية. ونأمل أن تلبى البعثة توقعات الشعب السوداني هذه.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب النرويج بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (القرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢)) ونشكر المملكة المتحدة بوصفها القائمة على الصياغة على نهجها الشامل والشفاف إزاء تجديد الولاية.

والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى، فضلا عن دعم السودان في استكشاف مسار إنمائي يتماشى مع ظروفه الوطنية. وفي ظل الحالة الراهنة ينبغي للبعثة بصفة خاصة أن تعزز تنفيذ ولايتها المتمثلة في حشد المساعدة الإنمائية الدولية وأن تبذل جهودا ملموسة ترمي إلى تحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في السودان.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر أيضا المملكة المتحدة بوصفها القائمة على الصياغة بشأن هذه المسألة.

لقد صوتت أيرلندا اليوم مؤيدة للقرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢) بوصفه تمديدا تقنيا لولاية البعثة لأننا نعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في دعم السلام في السودان. إن هذا التمديد لمدة سنة واحدة مهم للبعثة لكي تؤدي عملها الحيوي.

وبينما صوتنا مؤيدين للقرار التقني، نشعر بأنه كانت هناك فرصة ضائعة لاستكمال الولاية بشكل جوهري لكي تجسد الواقع الحالي في السودان وتوثر بشكل أكثر فعالية العمل الحاسم الذي تضطلع به البعثة في جميع أهدافها الاستراتيجية. فمذ استيلاء الجيش على السلطة في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ما زال السودان يواجه أزمات متعددة في مجالات الأمن السياسي والاقتصادي وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية. وفي هذا السياق، من المخيب للأمل أن بعض أعضاء مجلس الأمن لم يكونوا على استعداد حتى للدخول في مناقشة بشأن أفضل السبل لضمان تقديم دعم ممكن للسودان وشعبه في وقت تشد فيه هذه الحاجة. واستشرافا للمستقبل، يجب على المجلس أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين وأن يضع الشعب السوداني والاستقرار والتنمية في البلد على المدى الطويل في صميم ما يفعله المجلس.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير الحوار السياسي بين جميع أصحاب المصلحة السودانيين.

٢٦٣٦ (٢٠٢٢)) الذي يبدأ عاما آخر لدعم البعثة للانتقال الديمقراطي في السودان.

لقد صوتنا مؤيدين لتجديد هذه الولاية لضمان استمرار العمل القيم الذي تؤديه البعثة لدعم أمن السودان واستقراره مثل الحوار الجاري بقيادة السودان وتيسير البعثة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا. كما أن إحراز تقدم سريع في هذا الحوار أمر بالغ الأهمية لاستعادة حكومة انتقالية بقيادة مدنية. ونشجع بقوة جميع الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية السودانية على المشاركة فيها.

وما زلنا نقف إلى جانب شعب السودان في سعيه إلى إقامة دولة ديمقراطية مزدهرة وندعو قوات الأمن إلى إنهاء استخدام العنف ضد المحتجين واحترام حقوق الإنسان.

السيد شنغ جشونغ (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. يوفر هذا القرار الأساس لفريق البعثة لمواصلة تنفيذ ولايته بطريقة متوازنة وفقا لاحتياجات السودان. ونظرا لآراء العديد من الأعضاء، بمن فيهم الصين، أدخل القائم على الصياغة التعديلات اللازمة على النص الأولي للحفاظ على وحدة المجلس في هذه المسألة. وذلك نهج صحيح.

في الوقت الحاضر، إن لدى الأطراف السودانية خلافات حول الطرائق المحددة لتحقيق الانتقال السياسي، ويجب حل هذه الخلافات في نهاية المطاف من خلال عملية سياسية يملكها السودانيون ويتولون قيادتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التحلي بالصبر اللازم لإفساح المجال لحل الخلافات بين الأطراف وتجنب الانحياز للأطراف وزيادة التوترات وممارسة الضغط المفرط.

إن البعثة ذات طابع سياسي وأنشئت بناء على طلب السودان بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي جميع الأوقات يجب على الممثل الخاص للأمين العام والبعثة أن يلتزما بولاية مجلس الأمن، وأن يحترما سيادة السودان وقيادته وأن يحافظا على الاتصالات

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

لقد صوتت ألبانيا مؤيدة لتمديد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (القرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢))، في شكل تمديد تقني لمدة ١٢ شهرا، ونحن نؤيد تماما عمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام بيرتس. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد موضوعي للولاية يعكس الحقائق والتحديات الراهنة على أرض الواقع. ونود أن نؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل للآلية الثلاثية الأطراف وجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل بقيادة سودانية للخروج من المأزق السياسي الحالي.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.
ولم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.
رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

ونحث جميع الأطراف السودانية على العودة على وجه الاستعجال إلى الانتقال الديمقراطي والوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب السوداني.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): صوتت فرنسا لصالح تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (القرار ٢٦٣٦ (٢٠٢٢)). تؤدي هذه البعثة دورا أساسيا إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير الحوار بين الأطراف السودانية، وتواصل دعم عملية السلام في إطار اتفاق جوبا للسلام. وستواصل فرنسا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس.

ويجب على مجلس الأمن أن يظهر تحمل المسؤولية وأن يظل موحدا من أجل مساعدة سلطات السودان وشعبه، وفقا لصلاحياته، على التغلب على المأزق السياسي والأمني والاقتصادي الذي يواجهه البلد منذ الانقلاب الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ولذلك، تدعو فرنسا السلطات السودانية إلى اغتنام إمكانات عرض الأمم المتحدة لتقديم المساعدة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.